

مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية - تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا -

La contribution de la diplomatie Algérienne au règlement pacifique des conflits africains - Un défi pour la paix et la sécurité en Afrique

تاريخ قبول المقال للنشر : 2018/05/19

تاريخ إرسال المقال : 2018/04/16

د. غضبان سمية / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص:

لقد سجلت الجزائر منذ استقلالها ومن خلال دبلوماسيتها اتجاه القضايا الدولية مركزا متقدما، إذ عملت الجزائر ولا زالت على دعم مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات في القارة الإفريقية، ومرورا بمساندتها لحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها ومناهضة الاستعمار وصولا إلى تكريس سبل التسوية في النزاعات الإفريقية المتعلقة بالحدود، أسست الجزائر دبلوماسيتها على مجموعة من المبادئ التي أقرها القانون الدولي وكذلك احتراماً لميثاق الأمم المتحدة، والتزمت بالحياد، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحث على التعاون بين دول الجوار، بل سعت من خلال دبلوماسيتها إلى إنشاء وبعث الآليات المؤسسية الإفريقية لتسوية النزاعات الإفريقية وإحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، النزاعات الإفريقية، السلم والأمن الإفريقي، مبادئ القانون الدولي، مبادئ الأمم المتحدة.

Résumé :

La diplomatie Algérienne essaye de résoudre les conflits Africains, dont elle s'appuie sur des principes et des fondations représentées par la neutralité, et la non intervention dans les affaires des autres pays, en plus elle insiste sur la coopération entre les pays Africains, pour la collaboration de l'Afrique, et ainsi pour la paix et la sécurité.

La diplomatie Algérienne et depuis sa naissance, respecte les règles du droit international et les principes des Nations-Unis, d'où le résoudre des conflits par des moyens pacifiques est son but dans son intervention dans ces conflits.

Mots clefs : Diplomatie Algérienne, les conflits Africains, la paix et la sécurité Africaine, les principes du droit international, les principes des Nations-Unis.

مقدمة:

على الرغم من حداثة استقلال الجزائر في مطلع الستينات من القرن الماضي، وواقع مواجهتها لوضع الدولة الحديثة، إلا أنها اضطلعت بما يدور في المجتمع الدولي من قضايا تتعلق بمناهضة الاستعمار، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى جانب مساهمتها في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية من خلال النشاط الرائد لدبلوماسيتها، سواء على مستوى القارة الإفريقية أو على المستوى الدولي، فقد سجلت الدبلوماسية الجزائرية حضورا مميزا من خلال وساطتها في النزاع الدولي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف بقضية «الرهائن الأمريكيين في طهران» وتم تسوية النزاع من خلال اتفاق الجزائر بين الدولتين سنة 1979، كما كان لها دور بارز في النزاع العراقي-الإيراني والذي توج بإبرام اتفاق التسوية عام 1975 وانتهاء الحرب القائمة بين الدولتين.

وبعيدا عن الدوافع الجيوسياسية في مسار الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي أو الإقليمي، فقد أخذت الجزائر على عاتقها الالتزام بقضايا القارة الإفريقية، فمرورا بدعم استقلال الدول الإفريقية واحترام سيادة الشعوب وسعت الجزائر في نشاطها الدبلوماسي بما يخدم مستقبل دول القارة، من خلال تسوية النزاعات الإفريقية المتعلقة بالحدود، إيماننا منها بأن عنصر السلم والأمن في القارة الإفريقية يشكل عاملا رئيسيا نحو تنميتها.

لقد بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهودا كبيرة في التسوية السلمية للنزاعات المسلحة الإفريقية على غرار النزاع الإثيوبي-الإريتري، وكذلك النزاع المالي، مما جعل من الجزائر فاعلا دوليا في منظومة السلم والأمن الدولي.

إن المساهمة الفعالة والرائدة للدبلوماسية الجزائرية في إدارة وتسوية النزاعات الإفريقية، تدعونا إلى بحث هذا الموضوع من جوانبه القانونية على اعتبار أن الجزائر وهي تقوم بهذا النشاط الدولي تعكس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة القائمة على تحقيق السلم والأمن الدولي وتكريس مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية هذا البحث تتعلق بأثر الدبلوماسية الجزائرية على واقع منظومة السلم والأمن في إفريقيا؟ ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية: - ما هي طبيعة وخصوصية النزاعات المسلحة الإفريقية؟ وهل تعد الآليات الدبلوماسية النزاعات التي اعتمدتها الجزائر في هذه النزاعات بديلا عن التسوية المؤسسية في ظل الأمم المتحدة؟

للإجابة على هذه التساؤلات سنتناول دراسة هذا الموضوع من الناحية القانونية، وذلك بالتعرض لطبيعة النزاعات الإفريقية، من خلال بيان الدوافع والأسباب نحو تزايد النزاعات المسلحة الإفريقية، وتوضيح الخصوصية حول هذه النزاعات، ثم نتعرض في معرض هذا البحث إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية وإعطاء نماذج عن هذه الأخيرة.

أولا : خصوصية النزاعات الافريقية

لقد شكلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الأمم المتحدة كمنظمة دولية تعنى بتحقيق السلم والأمن الدولي، عاملا مهما في نزعة الدول الافريقية نحو المطالبة باستقلالها وحث شعوبها في تقرير مصيرها، ولعل تكريس ميثاق الأمم المتحدة لهذه المبادئ شكل دعامة قانونية لتمسك الشعوب الافريقية في بسط سيادتها على أراضيها ومناهضة الاستعمار، وعلى الرغم من نيل أغلب الدول الافريقية لاستقلالها، إلا أنها اصطدمت بواقع النزاعات المسلحة، وغياب الاستقرار والأمن سواء كان ذلك داخل الدولة الواحدة، أو النزاعات بين الدول فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود واستنادا الى ذلك سنحاول التعرض إلى أسباب ودوافع تنامي النزاعات المسلحة في افريقيا وآثارها على مسار السلم والأمن الافريقي.

I. أسباب ودوافع النزاعات المسلحة في افريقيا:

قبل الحديث عن الأسباب التي أدت إلى تزايد حدة النزاعات في القارة الافريقية، لابد من الإشارة إلى ضرورة التمييز بين نوعين من النزاعات المسلحة بحسب القانون الدولي.

1. التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية:

يعرف النزاع المسلح الدولي بأنه الخلاف الناشئ بين دولتين من شأنه أن يفضي الى تدخل من جانب القوات المسلحة¹، وقد عالجت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي لعام 1977 هذا النوع من النزاعات باستثناء المادة الثالثة المشتركة بين الاتفاقيات الأربع، وقد ذهبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الى تحديد ماهية النزاع المسلح الدولي بأنه: "النزاع الذي يحدث حيال قيام مواجهة بين القوات المسلحة لدولتين أو أكثر، حتى ولو لم تعترف إحدهما رسميا بحالة الحرب"²

ويخرج من دائرة النزاعات المسلحة الدولية، وفق اتفاقيات جنيف الأربع ذاتها، كل ما يتعلق بالأعمال الثأرية، والمعاملة بالمثل، حتى وإن كانت هذه الاتفاقيات تضع ضمن طائفة النزاعات المسلحة الدولية حروب التحرير ضد الاستعمار، وهو ما تجه إليه الفقه الدولي الحديث، حيث وسع من مفهوم النزاعات المسلحة الدولية، إذ لم تعد قاصرة على المواجهة المسلحة بين دولتين، وإنما قد تكون بين دولة وقوات مسلحة تابعة لمنظمة تحريرية وطنية.³

أما فيما يخص النزاعات المسلحة غير الدولية، فهي تختلف في مدلولها وآثارها عن سابقتها، مما جعل القواعد والأحكام التي تضبطها ذات خصوصية، حيث أن هذه النزاعات تتداخل فيها عدة عوامل وعناصر، وقد تنبت المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، هذا النوع من النزاعات إلى جانب اشتغال البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 على مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوافر في هذه الحالة حتى يكيف على أنه نزاع مسلح غير دولي وهي كالآتي :

(1) وجود حد أدنى من العنف يتجاوز في شدته الاضطرابات والتوترات الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف العرضية.

(2) وجود حد أدنى من التنظيم العسكري، أي وجود قيادة مسؤولة وقادرة على احترام قانون الحرب.

(3) توافر حد أدنى من السيطرة على الأراضي والقيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.

وعلى الرغم من أن المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف لم تضع تعريفا للنزاع المسلح الداخلي، إلا أن المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، قد أشارت إلى ذلك، واعتبرت النزاع المسلح غير الدولي، ذلك الصراع الذي يدور بين السلطة المركزية وبين قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه السيطرة، ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.

إضافة إلى ذلك، فقد استثنت الفقرة الثانية من المادة نفسها، حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف العرضية، من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي تعد نزاعات مسلحة.

وباستقراء الواقع الإفريقي، نجد أن النزاعات المسلحة بفتتها تكاد تكون متشابهة ومتماثلة في كثير من الأحيان، فقد نجد دولتين أو أكثر متورطة في نزاع مسلح دولي، إلى جانب وجود نزاع داخلي، داخل الدولة الواحدة ويمتد ليشمل باقي الدول المجاورة وهي السمة الغالبة على النزاعات المسلحة الإفريقية.

2. صور تهديد السلم والأمن في إفريقيا:

على الرغم من أن أغلب الدول الإفريقية تتمتع بالاستقلال السياسي، إلا أن ذلك لم يبعدها عن الأوضاع التي تخلق لها عدم الاستقرار وقد تباينت الأسباب حول زيادة النزاعات المسلحة في إفريقيا سنحاول حصرها فيما يلي:

أ- منازعات الحدود:

تعرف النزاعات الحدودية على أنها: « الخلاف الذي يدور بين دولتين أو أكثر، إما بسبب الرغبة في التوسع وإما بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية، وقد تؤول إلى تلك الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين سواء تعلق الأمر بالحدود البرية والجزرية والبحرية»⁴.

وتعد هذه الحالة المنازعاتية بين الدول الإفريقية الأكثر شيوعا، حيث ارتبطت بالحدود المدة الاستعمارية في إفريقيا مما نتج عنه اختلاف الدول حول ترسيم حدودها وآلت الأمور في هذا الوضع إلى حد الاقتتال المباشر والمواجهة المسلحة بين الدول الإفريقية المتنازعة حول الحدود، ومع أن القانون الدولي قد حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية⁵، سواء في نزاعات الحدود أو أي نوع آخر من النزاعات الدولية، إلا أن ذلك لم يثبط الدول الإفريقية للجوء للقوة، وهو ما حدث بالفعل بين العديد من الدول، كالنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، وكذلك النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد، على الرغم من وصول هذه الدول إلى تسوية حول هذه

المسألة، إلا أنه في بعض الأحيان يمتد النزاع لسنوات طويلة وقد ينقطع فترة معينة ثم يعود للتجدد مرة أخرى وهو الحال بين ارتيريا واثيوبيا، وهكذا نوع من النزاعات من شأنه أن يوقف عجلة التنمية في هذه الدول، كما أنه يكون سببا في عدم الاستقرار السياسي واللاأمن. ب- كثرة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية:

تعد الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية السبب المباشر لاختلال السلم والأمن في إفريقيا، إذ تتعلق هذه النزاعات بحالات القتال المسلح التي تحدث داخل إقليم الدول⁶، وغالبا ما تكون ذات خلفية اثنية ترتبط بالاختلاف الديني والعنقي واللغوي، كما ترجع الى الانقسام السياسي والايديولوجي والصراع على السلطة والأزمات الاقتصادية⁷، وينتج عن ذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان من خلال ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتطهير عرقي وديني، ولنا نماذج كثيرة في هذا الإطار كما حدث في رواندا، سيراليون، ليبيريا، أوغندا، الصومال ... والاسوء من هذا كله أن هذه النزاعات تتفشى بصورة سريعة داخل الدول الإفريقية، فلا تبقى في حدود الدولة الواحدة بل تنتقل لتشمل الدول الأخرى المجاورة بحكم الارتباط الاثني بين هذه الدول، مما يحول النزاع إلى نزاع إقليمي تتداخل فيه الأسباب وتتشابه فيه النتائج، كما ترتبط الصراعات الداخلية الإفريقية بظاهرة خطيرة جدا تتعلق بانتشار الأسلحة وتجنيذ الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، إذ تتعرض هذه الفئة إلى العديد من الويلات والفظائع خلال هذه النزاعات، وتعد ظاهرة الطفل المجند أسوء ما أنتجته الصراعات الإفريقية إذ تعد هذه القارة الأكثر استخداما في العالم للأطفال كجنود في الحروب الداخلية.⁸

ت- التهديدات الإرهابية للقارة الإفريقية:

لم تكد دول القارة الإفريقية تصل إلى تسويات سلمية فيما يخص نزاعات الحدود، والخروج من دائرة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، حتى برزت إلى الساحة الإفريقية ظاهرة تهدد سلم وأمن القارة على كل الأصعدة، وأفرزت واقعا أكثر ضراوة وقساوة من سابقه، والحديث هنا يتعلق بالجماعات الإرهابية التي تغلغت في أقطار إفريقيا ووجدت لها بيئة سياسية واجتماعية ملائمة، لتضرب مؤسسات الدول الإفريقية واقتصادياتها، ولعل التهديدات الإرهابية في القارة الإفريقية أخذت أبعادا مختلفة ذلك أن نشاطها الإرهابي انعكس في عدة صور، وارتبطت الجماعات الإرهابية بنشاط الجريمة المنظمة العابرة للقارات، ولعل أزمة الساحل الإفريقي التي ارتبطت بالانقلاب على السلطة في مالي وتزايد انتشار الأسلحة الناجمة عن الحرب الليبية، تعكس حقيقة الوضع الأمني الحالي في إفريقيا الذي أدى الى فشل البنى المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية وحتى المنظومة العسكرية سواء في مالي وما جاورها⁹ وفي ليبيا وتونس وغيرها من الدول الإفريقية التي شملتها هذه الظاهرة.

II. نماذج عن النزاعات المسلحة الإفريقية وآثارها على السلم والأمن في القارة:

على الرغم من أن القارة الإفريقية شهدت ولا تزال العديد من النزاعات المسلحة، إلا أننا سنحصر هذه الدراسة في نموذجين أثرا بشكل كبير على السلم والأمن في إفريقيا والأمر يتعلق بنزاعات الحدود، والتهديدات الإرهابية في القارة ذلك أن هذه النزاعات تدخل في طائفة "النزاعات الممتدة" والتي مست بصورة مباشرة تحولات الدولة في إفريقيا، بل عكست انتهاكا للمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

1. النزاع الحدودي الاثيوبي-الارتيري :

ترجع جذور خلفيات النزاع الحدودي بين اثيوبيا وارتيريا بعد التوقيع على "معاهدة الاستقلال" سنة 1995، وإجراء أولى الانتخابات التعددية بإثيوبيا والتي أسفرت عن انتخاب "ملس زناوي" رئيسا للحكومة، و"بيعاسو غيدادا" للدولة إذ عرفت العلاقات بين الدولتين خلال هذه الفترة مرحلة من التوتر وعدم الاستقرار، جراء السياسات والتوجهات الإقليمية الجديدة التي تبنتها اثيوبيا، والتي هدفت من خلالها للسيطرة على القرن الإفريقي، وضمان الحفاظ على مصالحها على حساب مصالح ونفوذ دول أخرى وبالتحديد ارتيريا.¹⁰

ولقد أخذ هذا النزاع حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي، وكذلك على المستوى الإفريقي، إذ أن الصراع بين الدولتين تطور إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي¹¹، حيث لجأت الدولتين إلى الاقتتال المباشر وتحول النزاع بينهما من صراع حول الموارد وتعيين الحدود إلى نزاع مسلح امتد لسنوات عديدة لإثبات السيادة على الأقاليم المتنازع عليها وتم تسويته عن طريق اتفاق الجزائر سنة 2001 وهو ما سنأتي على بحث تفاصيله لاحقا في هذا الموضوع.

2. النزاع في مالي :

تعد دولة مالي من الدول المركبة عرقيا وهي الميزة التي تتصف بها معظم الدول الإفريقية، حيث تتكون من العديد من الإثنيات¹²، وتعود جذور الصراع في مالي على وقع العلاقات المتوترة بين التوارق (وهم أحد الفصيل الذي يشكل نسبة من سكان مالي)، مع السلطة المركزية من جهة ومع الجماعات المتمردة من جهة أخرى، إلى جانب أزمة الأزواد مؤخرا التي لعبت دور كبيرا في تأجيج الوضع من خلال تمسك مختلف الطوائف والأقليات بمطالب مختلفة، مع الهشاشة الأمنية التي تعرفها المنطقة، وكذلك تنامي الصراعات الاثنية وانتشار الجريمة¹³، وهو ما أدى إلى نزاع مسلح بين مختلف الجماعات وأزمة أمنية حقيقية في مالي انتقلت آثارها إلى دول الجوار، بل إن هذا العنف المسلح أخذ أبعادا خطيرة عندما تجدد في مارس 2012، وتداخلت فيه العديد من العوامل وأصبح يعرف على المستوى الدولي : "بأزمة الساحل الإفريقي" التي لا تزال قائمة لحد الساعة.

ثانيا : جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الافريقية

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها، إلى دعم الشعوب الافريقية على جميع المستويات، سواء في قضايا حق تقرير المصير، أو ما واجه الدول الافريقية من نزاعات لاحقة هددت استقرار القارة الافريقية وشلت عجلة التنمية بها، وقد واصلت الجزائر مسارها والحفاظ على بعدها الافريقي وتفعيل أليات التسوية السلمية للنزاعات في افريقيا، والحقيقة أن الجزائر وجدت نفسها في تحد صعب أمام التهديدات الأمنية للقارة الافريقية، مع تزايد مشكلات الإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مشكلة اللاجئين، ناهيك عن النزاعات الداخلية، والواقع أن المجهود الدبلوماسي للدولة الجزائرية اتخذ عدة أوجه سواء تعلق الأمر بالوساطة بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى تسويات سلمية، أو بعث وسائل التسوية من خلال الآليات المؤسسية ممثلا في منظمة الاتحاد الافريقي، وانطلاقا من هذه المعطيات سنحاول البحث في هذه الحيثيات بشيء من التفصيل حتى يتسنى لنا الوقوف على أوجه النشاط الدبلوماسي وأثره على النزاعات الافريقية وتدعيم هذه الدراسة بأمثلة من الواقع الافريقي.

I. لمحة تاريخية عن الدبلوماسية الجزائرية:

تعد الدبلوماسية إحدى الأوجه للسياسة الخارجية للدول، حيث تشكل أداة تواصل وتفاعل بين الدول، وتؤطر للعلاقات الدولية سواء لتسوية النزاعات القائمة بين الدول أو لدعم التعاون إلى جانب توطيد معاملاتها ومصالحها، وتقوم بها أجهزة معينة من طرف الدولة، تقوم بوظائفها زمن السلم أو الحرب، وهي على ذلك دعامة أساسية للسياسة الخارجية للدول.

وعلى الرغم من حداثة الدبلوماسية الجزائرية الممتدة جذورها إلى زمن الثورة التحريرية، إلا أنها حققت مكتسبات بالغة الأهمية على المستوى الدولي والإقليمي للحفاظ على السلم والأمن الدولي.

وبالرجوع إلى الظروف التاريخية لميلاد وتأسيس الدبلوماسية الجزائرية نجدها قد انعكست في صورة الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني في أفريل سنة 1955، حيث عمل عذا الوفد على الحراك الدولي لاستقلال الجزائر مما نتج عنه اعتراف دولي بالحكومة المؤقتة¹⁴، وتمثيل الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، وهو ما مكن الجزائر من الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي إلى مرحلة استعمال الأدوات القانونية للمطالبة بالاستقلال. وغداة استقلال الجزائر اهتمت دبلوماسيتها ببعث البعد الافريقي، حيث ساهمت بشكل كبير في تكريس حق الشعوب الافريقية في الحصول على استقلالها، وهو الحال بالنسبة للعديد من الدول كمساندة أنغولا في استقلالها، وكذلك الموزمبيق، غينيا بيساو والرأس الأخضر، روديسيا الجنوبية أو ما يعرف اليوم بزيмбаوي، إضافة إلى دورها البارز في قضية التمييز العنصر في جنوب افريقيا، حيث تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تحرير

إفريقيا سياسيا واقتصاديا، فضلا عن دورها الكبير في وضع حد للنزاعات الإفريقية المتعلقة بالحدود وصولا إلى مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

II. أسس الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا:

يقوم النشاط الدبلوماسي الجزائري في تسوية النزاعات الإفريقية على مجموعة من المبادئ التي كرسها القانون الدولي والتزام الجزائر باحترام هذه المبادئ نابع من التزامها الدولي اتجاه القضايا الدولية.

1. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ في المادة 2/7 وهو مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي، بحيث تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة، ويستوي أن هذا المبدأ يحظر كل أشكال التدخل سواء كان مباشرا أو غير مباشر، وفي أي شكل كان⁵¹ فكل تدخل بالقوة أو بممارسة ضغوط سياسية أو اقتصادية من شأنه أن يتنافى مع هذا المبدأ ويعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على سيادة الدول، وتعتبر الجزائر من الدول الملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة خاصة وأن هذا المبدأ يؤسس لعلاقات حسن الجوار.⁶¹

2. تسوية النزاعات بين الدول بطرق سلمية وحظر استخدام القوة:

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ الدولية التي تحكم علاقات الدول، وهو مبدأ قديم يقصد به اعتماد الدول على سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الخلاف القائم والحد من تفاقمه وتلافي الحرب باستخدام وسائل سلمية على أساس احترام السيادة وحرية الاختيار بين هذه الوسائل والمفاضلة بينها⁷¹، وقد كرس ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ في المادة 33 منه حيث جاء فيها: "يجب على جميع أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"، وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ أثناء سعيها للوصول إلى حلول سلمية بين الدول الإفريقية المتنازعة، ويرتبط هذا المبدأ بشكل طردي بمبدأ "حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية" والذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/4 منه، بحيث جعل منه قاعدة أمره في القانون الدولي ويعد الأساس لقيام مجتمع دولي يحظى بالسلم والأمن، بل وسع من نطاق هذا المبدأ ليشمل حظر التهديد بالقوة في العلاقات الدولية.

3. مبدأ حسن الجوار والتعاون بين الدول الإفريقية:

لقد شكل مبدأ التعاون بين الدول الإفريقية، القضية الأهم في نشاط الدبلوماسية الجزائرية من خلال تعزيز سبل التعاون فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات، بل وتدعم بين

دول الجوار من أجل مد التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من خلال إيفاء ملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن.¹⁸

ويقتضي مبدأ حسن الجوار بالحفاظ على السلم بين الدول المجاورة والعمل على تنمية السلم بين هذه الدول عن طريق فتح قنوات التشاور والحوار من أجل حل كل الخلافات بينها، إلى جانب ضبط الحدود وترسيمها للقضاء على جميع أسباب النزاع حولها.⁹¹

III. مظاهر النشاط الدبلوماسي الجزائري في تسوية النزاعات الإفريقية (نموذج النزاع الاثيوبي-الارتيري والمالي):

لقد تحولت النزاعات في القارة الإفريقية إلى واقع يقتضي من جميع الدول الإفريقية مواجهته والوقوف على أسبابه ودواعيه، حتى يتسنى لها التعامل مع مقتضياته بالوسائل السلمية الناجعة، ولعل هذه المسألة الواقعية ما دعا بالجزائر إلى تحمل المسؤولية اتجاه السلم والأمن الإفريقي، فتوسيع الجزائر نشاطها الدبلوماسي في القارة الإفريقية من خلال المساهمة في حل النزاعات، انبعث مع أواخر سنوات التسعينات بعد أن كان جامدا لفترة معينة بسبب الأوضاع الأمنية في الجزائر، وقد جاء ذلك على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في كلمته التي ألقاها في المنتدى الإفريقي للسلم المنعقد في الجزائر بتاريخ 1999/11/07، والتي جاء فيها:

“لن تدخر الجزائر جهدا لحل الخلافات بين الأشقاء، والقضاء على النزاعات التي مزقت قارتنا ونؤكد حرصنا على السعي معا وكل من موقعه من أجل إيجاد الصيغ الملائمة للنهوض بقارتنا، وحث الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية بمد يد العون والمساعدة لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام”²⁰، وهذا ما نجده انعكس على عديد القضايا الإفريقية، والتي شكلت أثرها الوساطة الجزائرية في النزاع الاثيوبي-الارتيري حول الحدود، وكذلك النزاع المالي، حيث يعكس هذان النموذجان نزاعين يختلفان من حيث المسببات وبالتالي يتحدد من خلالها تطور مسار الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة تحدي السلم والأمن في إفريقيا.

1. الوساطة الجزائرية في النزاع الاثيوبي-الارتيري :

أ- الجذور التاريخية للنزاع الاثيوبي-الارتيري:

تعود خلفيات النزاع بين كل من اثيوبيا وارتيريا بعد أن ظهرت هذه الأخيرة كوحدة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تابعة للإمبراطورية الحبشية (إثيوبيا)، حينما وقعت معاهدة أديس أبابا في سنة 1896، التي حددت الحدود الاثيوبية مع ارتيريا على أساس الحد الفاصل بينهما²¹، غير أن النزاع تطور وبرز بأكثَر حدة بعد أن تم إلغاء “الاتحاد الكونفدرالي” الذي كان قائما بين الدولتين والذي تحول في فترة حكم الامبراطور الاثيوبي “هيلاسيلاسي” إلى استحواذ على الأراضي الارتيرية وضمها بشكل نهائي لإثيوبيا، وقد أدت الحرب المسلحة بينهما، إلى إعلان استقلال “ارتيريا” عن “اثيوبيا” سياسيا في 03 ماي 1993.²²

وعلى الرغم من أن الفترة اللاحقة لإعلان الاستقلال، سادها نوع من التعاون بين الدولتين إلى أن الصراع بينهما عاد إلى الواجهة سنة 1995، جراء السياسات والتوجهات الجديدة التي تبنتها إثيوبيا، والتي هدفت من خلالها إثيوبيا للسيطرة على منطقة "القرن الإفريقي"²³، ومن ثم تطور النزاع بين الدولتين إلى نزاع حدودي لم تحترم خلاله إثيوبيا المبادئ القانونية التي استقر عليها المجتمع الدولي، وعلى وجه دقيق المبدأ الحدودي المتعلق بالحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار وتصاعد النزاع إلى غاية المواجهة المسلحة بينهما عام 1998²⁴.

وقد تم خلال ذلك اجتياح الأراضي المتنازع عليها من قبل القوات العسكرية الليبيرية، واستمر الوضع كذلك إلى غاية "اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين" في 18 جوان 2000²⁵.

ب- مسار الوساطة الجزائرية وأثره على النزاع الإثيوبي-الليبري:

يمكن تقسيم مراحل الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع بين إثيوبيا وارتيريا على نحو ثلاث مراحل أساسية:

- 6 ماي 1998: تجدد الصراع بعد تعدي ارتيريا على الحدود الإثيوبية بالتوغل داخل منطقة بادمي، وحينها اتصل الأمين العام للأمم المتحدة بزعيبي البلدين وحثهما على ضبط النفس، وطلب من السفير الجزائري "محمد سحنون" مبعوثه الخاص في إفريقيا مساعدته في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الإفريقية وعلى إثر الجهود المبذولة في قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر 1999، وقع الطرفان وثيقة منهجية لتنفيذ اتفاق في إطار منظمة الوحدة الإفريقية أين التزم الطرفان بإعادة توزيع قواتهما وفق ما كانت عليه قبل تاريخ السادس ماي لحل النزاع²⁶.

- أما في المرحلة التالية فقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية بتكليف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بمتابعة المساعي المبذولة في هذا الصدد، وهو بدوره عين السيد "أحمد أويحي" كوسيط بين الطرفين لمتابعة المفاوضات بينهما والتوصل إلى حل نهائي للأزمة، ومع أن ارتيريا أبدت استعدادها لتنفيذ الاتفاق لإنهاء النزاع، إلا أن إثيوبيا تمسكت بالرفض مبدية تحفظها على بعض البنود وبناء على ذلك²⁷، شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث السيد "أحمد أويحي" يضم عضوية كل من ممثل الرئيس الأمريكي، والاتحاد الأوروبي، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة "محمد سحنون"، لوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاق، والتي وضعت ترسيما للحدود بين البلدين، وكذلك طالبت بنزع السلاح ووقف العمليات العسكرية وغيرها من المبادئ التي وردت لحل النزاع سلميا²⁸.

- ورغم تجدد الاحتكاك بين الدولتين إلا أن الوسيط الجزائري ممثلا في شخص السيد "أحمد أويحي" وبمتابعة من الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" واصل مفاوضاته للوصول إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وبالفعل فقد توجت هذه الجهود الدبلوماسية بالموافقة الإثيوبية على الوثيقة غير الرسمية لتسوية النزاع بين ارتيريا وإثيوبيا المرسلة من طرف الرئيس الجزائري

في ديسمبر 1999 والتي تضمنت توضيحات جديدة بشأن تدعيم السلام، وقد قام الرئيس الجزائري شخصين بمناقشة الاتفاق مع وفدي البلدين، وبعد مشاورات مع البلدين تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في 18/06/2000²⁹، وسعيًا من الوسيط الجزائري في معالجة كافة المسائل العالقة بين الدولتين وضمان عدم تجددتها مرة أخرى فقد سعى إلى تطبيق مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، واقترح تكوين لجان خبراء لدراسة مسألة التعويضات وفقا لاتفاقية فيينا لعام 1969، وتنقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين في سبتمبر 2001 لإقناع الطرفين أين تم قبول مقترحات الوساطة الجزائرية وكللت بإبرام اتفاق السلام³⁰.

2. المساعي الدبلوماسية الجزائرية في أزمة الساحل (النزاع المالي):

أ- نشأة النزاع في مالي وتطوره :

تعود أسباب تصاعد حدة النزاع في مالي، إلى مجموعة من المخلفات والعوامل الداخلية والخارجية، سواء تعلق الأمر بالظروف المحيطة بالقارة الإفريقية ككل من فقدان التنمية، المشاكل الاقتصادية والتهميش إلى النزاعات الاثنية، مما حذر البيئة المالية إلى القابلية لأي استثارة من شأنها أن تولد نزاعا داخليا وبالفعل فقد كانت بداية سنة 1990 تمردا حقيقيا في مناطق "التوارق" حيث دخل هؤلاء في نزاع مسلح ضد السلطة المركزية بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني "تشرين تبراضين" ودام النزاع حوالي عشر سنوات³¹، على الرغم من عقد اتفاق باماكو بتاريخ 11/04/1992، لتحقيق مصالحة شاملة³².

وقد ارتبط النزاع في مالي وتشابك مع مجموعة من العناصر كانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذلك افتقاد السلطة لأدوات ممارسة الديمقراطية مما أسفر عن تمرد على كل الأصعدة إلى جانب انتشار فوضي السلاح بفعل النزاع المسلح في ليبيا ما أدى لانتشار خطير للجماعات الارهابية³³.

وقد تدهور الوضع في مالي مع تجدد الاشتباكات والصراع على السلطة في 2012، وبالخصوص بعد انعكاسات التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أطاح بنظام الرئيس معمر القذافي، ومما زاد من تأزم الوضع التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي³⁴، والذي استدعى حل حقيقيا للنزاع المالي كون هذا الأخير قد أدى إلى استنفار دول الجوار في محاولة لحماية مصالحها الحيوية وهو ما عرف فيما بعد بأزمة الساحل الإفريقي

ب- الوساطة الجزائرية في تسوية أزمة الساحل:

مع أن الدبلوماسية الجزائرية تمتاز بالحياد اتجاه القضايا الدولية، وبالتحديد المسائل المتعلقة بالمنازعات الإفريقية، إلى جانب كونها ذات موقف ثابت إزاء ذلك، إلا أنها اصطدمت بالعديد من المعوقات والصعوبات في محاولاتها إيجاد حل سلمي وتسوية مرضية لكل الأطراف

في مالي، فعلى الرغم من محاولات تدويل النزاع المالي وفتح المجال أمام التدخل العسكري الأجنبي إلا أن الجزائر التزمت بموقفها إزاء الأزمة واستندت في ذلك إلى التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتكريس مبدأ حسن الجوار بين الدول الإفريقية، على اعتبار أن النزاع في مالي ألقى بثقله على الاستقرار والسلم والأمن على الدول المتاخمة لها في الحدود، وقد اتخذت الجزائر موقفا اتجاه ذلك من خلال الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم اقصاء السكان التوارق وقد تم التوقيع على اتفاق باماكو بتاريخ 11/04/1992 وهو ما سمي "بالاتفاق الوطني المالي" وقد عرف تطبيق هذا المبدأ صعوبات في عملية الاندماج الشامل لمقاتلي الحركات والجهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية³⁵.

ويمكن حصر مسار الدبلوماسية الجزائرية في هذا الشأن فيما يلي :

1- عقد قمة رباعية في سبتمبر 1990 في تمنراست بحضور كل من الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، وأكد الحاضرون على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة لحل مشكلة التوارق، وتعزيز التعاون في الحدود الإفريقية المشتركة واحترام السيادة الترابية للدول.

2- توقيع اتفاق باماكو في أبريل 1992، لتفعيل تنفيذ الاتفاقية السابقة.

3- تدخل الجزائر في 2006، من خلال المبعوث الدبلوماسي من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ممثلا في شخص سفير الجزائر باماكو السيد "عبد الكريم غريب" وقد أفضى ذلك لتوقيع اتفاق السلام في جويلية 2006 وثلاث بروتوكولات إضافية في 20/07/2008.³⁶

4- إلى جانب ذلك فقد أعادت الجزائر بمساعيها الدبلوماسية جمع الفرقاء الماليين، من خلال مفاوضات عقدت بالجزائر من 24 إلى 27 جويلية 2008 انتهت بالتوقيع على اتفاق وقف الاقتتال بين الطرفين، وإطلاق سراح المساجين وتم إنشاء لجنة خاصة لمراقبة بنود هذا الاتفاق³⁷.

ومع هذا فقد عاد النزاع إلى الواجهة في مطلع جانفي 2012، بأكثر حدة خاصة بعد الدعوة الفرنسية للتدخل العسكري في مالي، ومساندة مجموعة الايكواس³⁸ لهذا المقترح وهو ما رفضته الجزائر من خلال ممثلها وزير الخارجية رمضان لعمامرة، بل دعت أطراف النزاع في مالي إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وقد رحبت الجزائر بالاتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق في جوان 2014، وأجريت انتخابات رئاسية في مالي بتاريخ 28 جويلية 2014،³⁹ ومن خلال ذلك يمكن القول أن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ورغم تدخل أطراف أجنبية صاحبة المصالح والنفوذ في المنطقة- إلا أنها أثبتت قيادتها كفاعل جدير بالثقة في القارة الإفريقية للمساهمة في تحقيق السلم والأمن الإفريقي.

الخاتمة:

إن مسألة السلم والأمن في إفريقيا متشابكة ومعقدة نظرا للطبيعة الخاصة للمجتمع الإفريقي، إلى جانب تأثير بعض العوامل الخارجية كالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية بدعوى حماية حقوق الإنسان والأقليات والتصدي للنزاعات الاثنية، ولئن كانت هذه الأخيرة إلى جانب النزاعات الحدودية قد جعلت من القارة الإفريقية تراوح مكانها سواء تعلق الأمر بتحقيق الاستقرار والأمن أو بالمضي نحو تنمية أقاليمها، فإن النزاعات الحالية والتي أخذت صورة الصراع بين السلطة المركزية و جهات قتالية مختلفة إضافة إلى التهديدات الإرهابية لأمن المنطقة، أثربشكل سلبي على تطور المنظومة الأمنية الإفريقية مما يدعو إلى بحث سبل مواجهة هذه التوترات والأزمات بعيدا عن التدخل العسكري والقتال المسلح، وهذا ما سعت وتسعى إليها الجزائر من خلال التأكيد على ضرورة تكريس التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية والتي انعكست في جهودها الدبلوماسية في القارة الإفريقية كما سبقت دراسته في هذا البحث وعلى هذا الأساس يمكن ايراد مجموعة من النتائج في هذا الإطار :

1- رغم المعوقات التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا إلا إنها التزمت بالمبادئ الدولية في التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية باعتبارها فاعلا دوليا في نظام السلم والأمن الدولي.

2- أن الجهود الدبلوماسية الجزائرية في هذا الاطار، لا يمكن أن تصل إلى نتائج إيجابية لولا مساهمة الأطراف المتنازعة ورغبتها في استتباب السلم والأمن في أقاليمها.

3- أن الرصيد التاريخي للجزائر من خلال دبلوماسيتها فرض احتراماً لمساعيها أمام الدول الإفريقية محل النزاع، وهو إضافة لدورها في القارة الإفريقية.

وفي هذا السياق، سنحاول تدعيم هذه الدراسة من خلال المقترحات التالية:

1- ضرورة تدعيم دور المنظمات الإقليمية في مسار التسوية السلمية للنزاعات الإفريقية، وخاصة منظمة الاتحاد الإفريقي باعتبارها المؤسسة الإفريقية الواعية بخصوصية المجتمع الإفريقي.

2- السعي نحو رفض استخدام القوة بين الدول الإفريقية لتسوية نزاعاتها، وفرض جزاءات على الدول التي تخرق هذا المبدأ.

3- تدعيم النظم الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات مع الحفاظ على خصوصية المجتمع الإفريقي مما يدعم مسار القارة نحو التنمية المستدامة وتطوير منظومة السلم والأمن فيها.

الهوامش :

- 1 عمر سعد الله ، القانون الدولي لحل النزاعات، دارهومة، الجزائر، 2008، ص 48.
- 2 مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 49.
- 3 عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، بدون دار نشر، الجزائر، 2005، ص 21.
- 4 عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 42.
- 5 تنص المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".
- 6 محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010، ص 223.
- 7 مسعد عبد الرحمان زيدان، المرجع السابق، ص 90-91.
- 8 معز عبد السلام، التحديات الراهنة للاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الإفريقي، "المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد 2، 2011، ص 75-76.
- 9 أحمد إيدابير، "مالي، التعدد الاثني والتحرري الأمني، دراسة في كرونولوجيا النزاع من 1963 إلى 2012"، مجلة آفاق علمية، مجلد 9، عدد 2، 2017، ص 251.
- 10 بن ضيف الله بلقاسم، "حدود فعالية الوساطة الجزائرية في تسوية وحل النزاعات البيندولالية في إفريقيا- النزاع الاثيوبي - الاريتري نموذجا (1995-2000)" المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص 8.
- 11 وهيبه خبيزي، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 289.
- 12 أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 255.
- 13 رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016، ص 163.
- 14 منصف بكاي، "دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية"، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 8.
- 15 رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 158.
- 16 وهيبه خبيزي، المرجع السابق، ص 282.
- 17 عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، المرجع السابق، ص 24.
- 18 رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 159.
- 19 وهيبه خبيزي، المرجع السابق، ص 283.
- 20 جهاد الغرام، "الدور الإقليمي للجزائر، المحددات والأبعاد"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد 6، العدد 1، 2016، ص 174.
- 21 طه أحمد حسن العنبيكي، "تطورات الصراع الاثيوبي- الاريتري- الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية" مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العددان 1 و2، المجلد الثالث، أكتوبر 2010، ص 55.
- 22 بن ضيف الله بلقاسم، المرجع السابق، ص 8.
- 23 المرجع نفسه، ص 9.
- 24 إبراهيم مجاهدي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية"، دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا، مجلة صوت القانون، العدد الثامن، 2017، ص 237.
- حول المبادئ القانونية الضابطة للحدود الدولية أنظر: عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 92 وما يلها.
- 25 بن ضيف الله بلقاسم، المرجع السابق، ص 11.
- 26 رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 162.
- 27 وهيبه خبيزي، المرجع السابق، ص 290.
- 28 رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 245.
- 29 إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 245.
- 30 وهيبه خبيزي، المرجع السابق، ص 291-292.
- 31 أحمد إيدابير، المرجع السابق، ص 258.
- 32 إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 248.

- 33 رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 164.
34 إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 250.
35 وهيبة خبيزي، المرجع السابق، ص 292-293.
36 إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 164-165.
37 رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 249-250.
38 مجموعة الايكواس: "وهي الجماعات الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تأسست عام 1975، تهتم بالتعاون الاقتصادي بين دول القارة".
39 إبراهيم مجاهدي، المرجع السابق، ص 245.